واقع التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة تجربة شركة سلامة للتأمين في الجزائر

The Reality of Takaful Insurance in Algeria: A Study of the Experience of the Salama Insurance Company in Algeria

بودغدغ أحمد

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، lamrahm@yahoo.fr

الاستلام: 2022/05/23 القبول: 2022/09/18 النشر: 2022/09/24

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو عرض واقع التامين التكافلي في الجزائر، حيث تم التطرق إلى ذلك من خلال شركة سلامة للتأمينات التي تعتبر الوحيدة في الجزائر لحد الآن.

لقد توصلنا إلى أن تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر يواجه عقبات عديدة أساسها التحدي القانوني الذي يشكل اكبر عائق أمام تطوير هذه الصناعة، وكذلك البيئة القانونية التقليدية التي لا تتوافق في الكثير من الأحيان مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وكذلك ضعف جهود الدولة في تنظيم صناعة التامين التكافلي، وعدم سن قوانين تتماشى مع متطلباته وضعف التكوين الفني والشرعي للعامل البشري وضعف الثقافة والوعي التأميني للجمهور الجزائري، فكل ذلك يقف عائق أمام تطوير ونمو التأمين التكافلي.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، شركة التأمين، صناعة التأمين.

رموز jel: G22، G28.

Abstract:

The aim of this study is to present the reality of takaful insurance in Algeria, as it was addressed through Salama Insurance Company, which is considered the only one in Algeria so far.

We have concluded that the application of Takaful insurance in Algeria faces many obstacles, the basis of which is the legal challenge that constitutes the biggest obstacle to the development of this industry, as well as the traditional legal environment that often does not comply with Islamic Sharia regulations, as well as the weak efforts of the state in regulating the Takaful insurance industry, The failure to enact laws in line with its requirements, the weak technical and legal training of the human factor, the weak culture and insurance awareness of the Algerian public, all of which stand in the way of the development and growth of Takaful insurance.

Keywords: Takaful insurance, insurance company, insurance industry

(JEL) Classification : G22 ،G28.

1. مقدمة:

نظرا لأهمية قطاع التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول فإنه أضحى من المطالب الأساسية للمجتمعات الحديثة، وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي يؤديه في توفير الحماية من المخاطر التي قد تطرأ على الناس والمشروعات الاقتصادية، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن غياب الثقافة التأمينية تعد من أهم العوائق التي تواجه شركات التأمين في العديد من الدول خاصة الإسلامية منها، أين تم استصدار فتاوى

لتحريمه، إلى أن توصل العلماء إلى بديل شرعي لتأمين، أطلق عليه اسم التأمين التكافلي الذي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية ويعبر عن صور التعاون والتضامن بين الأفراد، والجزائر كغيرها من الدول لم يتمكن قطاع التأمين فيها من تحقيق جانب من أهدافه المسطرة نتيجة لافتقار الجزائريين لثقافة التأمين الذي لا يقومون به إلا باعتباره إجباريا إضافة إلى تراجع دور وجهود الدولة في تعزيز التعامل بالأدوات المالية الإسلامية عامة والتأمين التكافلي خاصة الذي يعرف غياب نظام قانوني خاص به، ما يستوجب عليها البحث عن حلول تمكنها من احتواء هذا النقص والتوجه لتعامل بالخدمات المالية الإسلامية ونظرا لتطور الوعي الديني لأفراد المجتمع، ازداد الاهتمام بالتأمين التكافلي حيث أصبح مطلبا للأفراد والشركات حاليا لاتفاقه لتعاليم الشريعة الإسلامية.

1.1. إشكالية الدراسة:

للتعرف على واقع التأمين التكافلي في الجزائر يجب دراسته باعتباره من أهم المكونات التي يقوم عليها النظام المالي من خلال مساهمته الكبيرة في تقدم اقتصاد الدول وبروزه كبديل شرعي للتأمين التجاري فهو ضرورة ملحة لمعرفة تطوره واستشراق آفاقه ومتطلبات نجاحه، ولمعرفة درجة تطور التأمين التكافلي في الجزائر تجدر الإشارة أولا إلى معرفة ما وصل إليه في العالم إذ أن التأمين التكافلي حظي بقبول عموم المسلمين، وعلمائهم لأنه يجسد معنى التعاون والتكافل، فالجزائر كغيرها من دول العالم قد اتجهت نحو التعامل بالخدمات المالية الإسلامية سعيا منها نحو إصلاح منظومتها المصرفية والمالية، حيث عملت على توفير البيئة لذلك من خلال إصدار القوانين المنظمة لذلك وكذا فتح المجال لتأسيس شركات تأمين خاصة ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية ومنها تعاونية إسلامية كشركة سلامة للتأمينات التكافلية.

ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة لموضوع التأمين التكافلي في كونه البديل الشرعي للتأمين التجاري التقليدي والذي حظي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم، وذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين، وتزداد أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة معرفة واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر وتحديد سبل وآليات تنميته وتطويره، إضافة إلى الجودة العالية التي يقدمها لمستخدميه واستناده على الضوابط الشرعية التي تخدم الثقافة الإسلامية للمجتمع.

3.1. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على حقيقة نظام التأمين التكافلي، باعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري.

– إبراز أهم المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي.

– معرفة واقع التأمين التكافلي في الجزائر.

– تحديد سبل تطوير وتنمية صناعة التأمين التكافلي وآفاقه المستقبلية في الجزائر.

2. واقع صناعة التأمين التكافلي في العالم:

عرفت صناعة التأمين التكافلي اهتماما واسعا من قبل المهتمين بالاقتصاد الإسلامي بصفة عامة و بصناعة التأمين بصفة خاصة، مما أدى إلى انتقاله من الإسهامات الفكرية إلى التطبيق العملي الفعلي، حيث بدأت بأول تجربة في السودان والتي حققت نجاحا كبيرا، مما ساهم بظهور و انتشار شركات التأمين التكافلي ليس عربيا فقط بل عبر مختلف أنحاء العالم، وبغرض التعرف على واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر سنتناول من خلال هذا المبحث نشأة و تطور صناعة التامين التكافلي، ودوافعه والتنظيم القانوني له والتجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي من خلال شركة سلامة للتأمينات.

1.2. مفهوم التأمين التكافلي:

قبل أن نبدأ بتعريف التأمين التكافلي لابد من الإشارة إلى التسميات المختلفة التي يأخذها هذا النوع من التأمينات فهناك من يطلق عليه اسم التأمين التبادلي وهناك من يطلق عليه تسمية التأمين الإسلامي وهو كبديل للتأمين التجاري.

– ونظرا لحداثة التأمين التكافلي فقد وردت عدة تعريفات له والتي رغم اختلاف عباراتها إلا أنها تشترك في المعنى حيث أن:

1.1.2. التكافل لغة:

مشتق من كفل وتعني العجز، أي مؤخرة الشيء الذي تحميه، والعرب تقول كفل لكساء يدار حول سنام البعير ليحفظ راكب الدابة من خلفه كي لا يقع، والكافل العائل لأنه مصدر حماية (فلاح ، 2008، صفحة 41).

2.1.2. التعريف الأول:

هو اتفاق أشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلاقي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات في صندوق تامين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن عليها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو شركة مستقلة وتأخذ أجرا أو حصة من الأرباح مقابل استثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلا بأجر أو مضاربا (نعمات ، 2005، صفحة 218).

3.1.2. التعريف الثاني:

التأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على تلاقي آثار هذه الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع الذي يسمى قسط أو اشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك وتتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين (فادي ، 2012، صفحة 79).

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي: " التأمين التكافلي هو تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون لنفس النوع من الأخطار، حيث يسمى كل واحد منهم مشترك، فإذا تحقق الخطر أو حدث الخطر لأي واحد من المشتركين فإن الجميع يتعاونوا في مواجهة هذا الخطر وذلك بواسطة التضحية القليلة التي يبذلها كل منهم عن طريق دفع مبلغ معين من المال الذي يسمى بالاشتراك من أجل مواجهة الأضرار التي تحيط بمن نزل عليه الخطر من هؤلاء المشتركين، حيث أن كل هذه العمليات يتم إدارتها وتسيرها من قبل هيئة التأمين التكافلي.

2.2. انتشار صناعة التأمين التكافلي في العالم:

عرفت صناعة التأمين التكافلي انتشارا واسعا انطلاقا من بداية ظهور أول شركة للتامين التكافلي سنة 1979، حيث ازداد معدل انتشارها بداية من منتصف فترة التسعينات من القرن العشرين و تعاظم في العشر سنوات الأولى من القرن الواحد و العشرين (حامد، 2013، صفحة 773). كما أن هناك توقعات بنمو كبير لنشاط التامين التكافلي خاصة خلال الفترة (2011 . 2018) و حقيقة بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 353 شركة تتوزع على 33 دولة من دول العالم في سنة 2018.

حيث ترتكز معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا و تظل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر سوق تكافل عالمي في سنة 2018 بمساهمة تبلغ 11.7 مليار دولار و هو ما يمثل (43%) من إجمالي المساهمات التكافلية العالمية (Islamic financial services board، 2020، صفحة 07). وعلى الرغم من التطور المتزايد في نمو صناعة التأمين التكافلي في العالم إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جدا من إجمالي الخدمات المالية الإسلامية، حيث لم تتعدى نسبة أموال التأمين التكافلي في العالم (1.1%) سنة 2018 مقارنة بـ (72.4%) بالنسبة للبنوك الإسلامية (الخدمات المصرفية الإسلامية) و(22.3%) بالنسبة للصكوك الإسلامية و (4.2%) بالنسبة لصناديق الاستثمار الإسلامية هذا على الرغم من إمكاناته الهائلة لا يزال القطاع يواجه تركيز عالي في الأسواق الرئيسية وفي الخط العام للأعمال و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة قطاع التأمين التكافلي في الخدمات المالية في العالم (%)

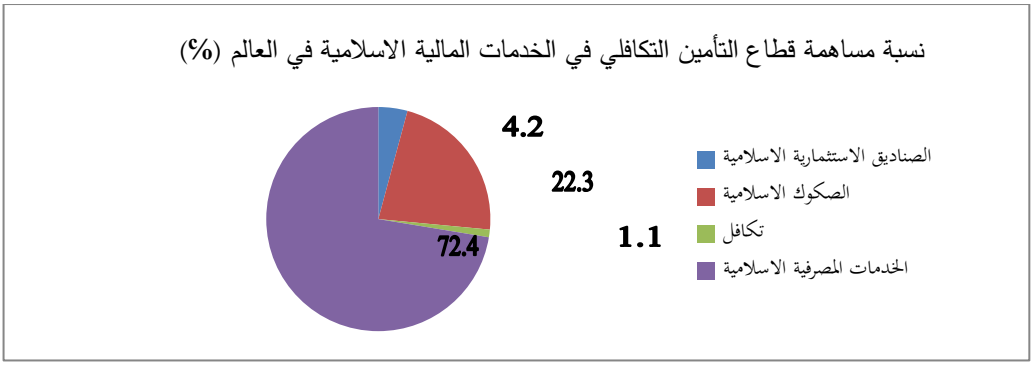

المصدر: (Islamic financial services board، 2020، صفحة 13)

3.2. واقع التأمين التكافلي في الدول العربية:

إن صناعة التأمين التكافلي عرف تطورا ملحوظا في الدول العربية، حيث شهدت عدد من الدول العربية عدة إصلاحات لقانون التأمين من أجل فتح المجال لممارسة نشاط التأمين التكافلي و توسيع نطاقة، وفيما يلي يتم عرض لواقع صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي.

1.3.2. التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي:

إن دول مجلس التعاون الخليجي المتكون من 06 دول تستحوذ على (77%) من سوق التكافل العالمي حيث تعتبر السعودية الأولى في المنطقة و تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، إذ قدر إجمالي المساهمات التكافلية بنحو(8.9%) مليار دولار سنة 2015 و الذي حقق نموا قياسيا بنسبة (20%)تقريبا في سنة 2016 حيث بلغت 12.57 مليار دولار، فإن التباطؤ الاقتصادي فيها أدى إلى تراجع نمو المساهمات التكافلية بنسبة(6.87%) مما أدى إلى انخفاضها إلى نمو 11.71 مليار دولار سنة 2017 ومع ذلك حافظت المنطقة على ريادتها كأكبر سوق تكافل عالمي بحصة تزيد عن(44%)

أما في سنة 2018 فكان عاما مليئا بالتحديات بالنسبة لقطاع التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ انخفض إجمالي المساهمات في المنطقة بنسبة (0.5%) على أساس سنوي إلى 11.65 مليار دولار في سنة 2018، على الرغم من أن هذا يمثل تحسنا مقارنة بالتراجع المسجل بنسبة (6.9%) (11.71 مليار دولار) المعلن عنه في سنة 2017.

و مع نهاية سنة 2018 تصدرت سوق دول التعاون الخليجي الترتيب في إجمالي مساهمات قطاع التامين التكافلي، حيث قدرت مساهمتها بنحو 11.70 مليار دولار من إجمالي المساهمات العالمية.

ثم تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية بمساهمة (42%) بنحو 11.36 مليار دولار، تليها جنوب شرق آسيا بـ 3.02 مليار دولار بنسبة (11.2%) وبعدها دول أفريقيا بـ: 0.55 مليار دولار بنسبة (2.03%) . والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): التوزيع العالمي حسب القطاع و المنطقة(مليار دولار) مع نهاية سنة 2018.

المنطقة	الأموال المصرفية الإسلامية	الصكوك الإسلامية	أموال الصناديق الاستثمارية الإسلامية	مساهمات التكافل	المجموع	النسبة %
مجلس التعاون الخليجي	854	204.5	36.4	11.7	1106	45.4
جنوب شرق آسيا	240.5	303.3	26.7	3.02	573.5	23.5
الشرق الأوسط و جنوب آسيا	584.3	19.1	16.5	11.36	631.3	25.9
دول أفريقيا	33.9	1.8	1.6	0.55	37.9	1.6
دول أخرى	53.1	14.7	21.1	0.44	89.3	3.7
المجموع	1765.8	543.4	102.3	27.7	2438	100
النسبة%	72.4	22.3	4.2	1	100	

المصدر: (Islamic financial services board، 2020، صفحة 22)

2.3.2. الدول الرائدة في سوق التأمين التكافلي:

كما سبق ذكره أن المملكة العربية السعودية سجلت أكبر حصة مساهمات تأمين تكافلي في الدول العربية، بالرغم من انخفاض أسعار النفط في سنة 2018 الذي أدى إلى تراجع معدل نمو مساهمات التأمين التكافلي في السعودية إلى (2.1%) (Organisation of Islamic Cooperation، 2018، صفحة 77). ثلاث دول أولى تدير سوق التأمين التكافلي العالمي هي: المملكة العربية السعودية، إيران و السودان حيث نجد أن السعودية تقدر بـ (38%) من مساهمات التكافل العالمية تليها إيران بـ (34%) بعدها ماليزيا بـ (7%) ثم الإمارات (6%) ، كما أن حوالي (91%) من إجمالي المساهمات العالمية في سنة 2018 جاء من خمس دول هي إيران، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، أندونيسيا، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): الدول الرائدة في سوق التأمين التكافلي العالمي لسنة 2018

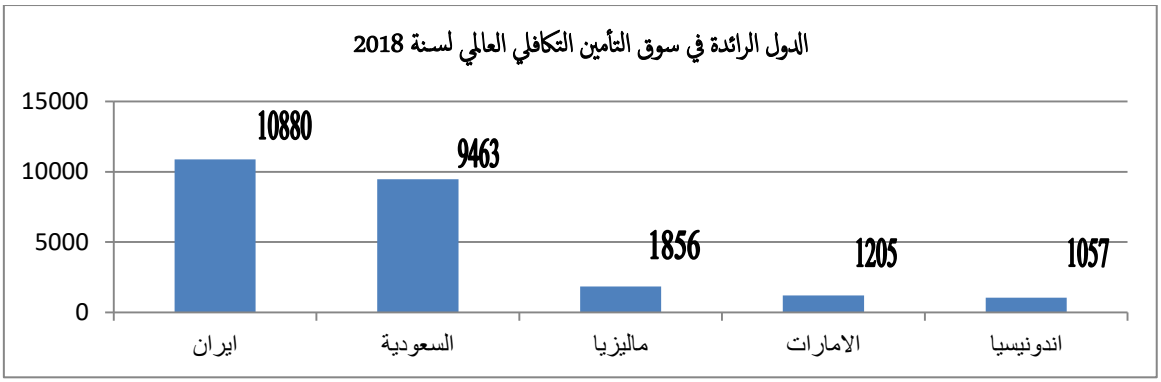

المصدر: (Organisation of Islamic Cooperation، 2018، صفحة 77)

3. التجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي:

في ظل تنامي وانتشار صناعة التأمين التكافلي في مختلف دول العالم، اتجهت الجزائر في إطار سعيها لتطوير قطاعها التأميني لفتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ذات رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية ومنها التعاونية و ذلك بموجب الأمر 07/95، فتم إنشاء شركة "سلامة" للتأمين وهي الشركة الوحيدة في الجزائر في ظل تنامي وانتشار صناعة التأمين التكافلي في مختلف دول العالم، اتجهت الجزائر في إطار سعيها لتطوير قطاعها التأميني لفتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ذات رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية ومنها التعاونية و ذلك بموجب الأمر 07/95، فتم إنشاء شركة "سلامة" للتأمين وهي الشركة الوحيدة في الجزائر التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية، إذ يطغى على قطاع التأمين في الجزائر نشاط التأمين التجاري، ومن خلال هذا المطلب نسعى للتعرف على واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر و آفاقه و تحدياته وصولا لتحديد سبل تنمية هذه الصناعة في الجزائر.

1.3. نشأة وتطور التأمين التكافلي في الجزائر:

شهد قطاع التأمين في الجزائر عدة إصلاحات بغرض تطويره و تنمية أدائه، حيث مر تطور نشاطه بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

- فترة ما قبل سنة 1962: في هذه المرحلة كانت تطبق القوانين و التشريعات الفرنسية المتعلقة بالتأمين والتي كانت مستغلة من طرف شركات أجنبية أغلبها شركات فرنسية.

- الفترة من سنة (1962 . 1966): وفيها واجهت الجزائر عدة تحديات في مجال التأمين منها (فلاق، 2010، صفحة 48):

. نظام التأمين المعمول به هو نظام فرنسي، حيث لا يوجد تشريع جزائري في ميدان التأمين.

. مراقبة عمليات التأمين التي تقوم بها هي شركات أجنبية هذا ما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق هذه الشركات إلى خارج حدود الوطن.

. نقص اليد العاملة المؤهلة و الإطارات في ميدان التأمين.

. سن نصوص تشريعية لتنظيم عمليات التأمين في حيث تم إصدار القانون 197/63 الصادر في 08 جوان 1963 و الذي نص على إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية إجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (**CAAR**) كمؤسسة وطنية، بالإضافة إلى رقابة الدولة على مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها في الجزائر و فرض شروط الضمان التي تراعيها هذه المؤسسات.

– الفترة من (1966 . 1988): وهي فترة احتكار الدولة لقطاع التأمين حيث تم تأميم قطاع التأمين من أجل تنظيم نشاطه و استغلاله حيث قامت الدولة بإصدار الأمر رقم: 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف شركات أجنبية وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أنه: " من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة" (الأمر رقم 127/66، 1966).

وبغرض تحقيق التنسيق ما بين هذا القطاع و بقية النشاطات الأخرى تم تنظيم إلزامية التأمين على السيارات بموجب الأمر رقم: 15/74 الصادر في 30 جانفي 1974 (الأمر رقم 15/74 ، 1974، صفحة 230) إلى جانب إصدار أول قانون جزائري متكامل (القانون رقم 07/80) في مجال التأمين في 09 أوت 1980 الذي قام بتحديد مختلف قواعد عقد التأمين، وتنظيم عملية التأمين و إعادة التأمين كما تم إصدار قانون آخر سنة 1985 لدعم مبدأ التخصص وتنظيم مؤسسات الدولة للتأمين بمختلف تخصصاته، ومن بين أهم مؤسسات التأمين التي تم إنشاؤها لاحتكار هذا القطاع هي (حمدي، 2012، صفحة 133):

. الشركة الجزائرية للتأمين (**SAA**) و التي أنشأت في 1963/12/12.

. الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (**CAAR**) أنشأت في 1963.

. الشركة الجزائرية لتأمين النقل (**CAAT**) أنشأت في 30 أفريل 1985.

. الشركة المركزية لإعادة التأمين (**CCR**) أنشأت في 1973/10/01.

. الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي (**CNMA**) أنشأ في 28 أفريل 1964.

– الفترة من (1988 . 1995) تميزت هذه الفترة بإلغاء التخصص ورفع احتكار الدولة للقطاع، حيث شهدت بداية الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية وفتح سوق المنافسة بينها بالإضافة إلى ضرورة

أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخلها، و الشيء نفسه ينطبق على مؤسسات التأمين حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصص المؤسسات من أجل خلق جو من المنافسة بينها.

ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء منظمة في شكل اتحاد بين شركات التأمين و المعروفة بالاتحاد الجزائري لشركات التأمين ومعيدي التأمين في 22 فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 أفريل 1994 للقيام بجملة من المهام المتمثلة (فلاق، 2010، صفحة 51): الدفاع عن المصالح المهنية للقطاع وترقية القطاع، المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين، تنظيم الملتقيات التي تهدف إلى ترقية نشاط التأمين، العمل على تحسين مستوى كفاءة العاملين في القطاع.

– الفترة ما بعد 1995: عرفت هذه الفترة بالتعديلات العميقة لقطاع التأمينات على الصعيد القانوني والتنظيمي، حيث تطور قطاع التأمين وفتح سوق التأمين و الاستثمار الخاص. بموجب القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 تجسيدا لفكرة تحرير السوق حيث يهدف هذا القانون إلى تنمية نشاط التأمين و تحسين نوعية خدماته إضافة إلى تنويع قنوات التوزيع، و تحقيق الأمن المالي لشركات التأمين في القطاع، وتجدر الإشارة في هذا الصدد لكون هذه الإصلاحات قد سمحت بتنوع شركات التأمين في السوق الجزائري، حيث أصبح يتكون من شركات تأمين عمومية و شركات تأمين خاصة بالإضافة إلى وجود شركات تعاونية وتعاضدية.

2.3. هيكل سوق التأمين الجزائري:

بغرض دراسة واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر نتناول هيكل سوق التامين في الجزائر و تطور رقم أعمال قطاع التأمين بالجزائر وذلك من خلال استعراض حصة المؤسسات العمومية و الخاصة و المختلطة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): هيكل سوق التأمين في الجزائر خلال سنة 2013 (الوحدة مليار دينار جزائري).

فروع التأمين	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المؤسسات المختلطة	المجموع	حصة الشركات ذات رأس المال الخاص في السوق (%)
تأمين السيارات	42983783	17673875	652602	61310260	29
التأمين على الحريق والأخطار الأخرى	28199016	6769668	455665	35424348	19
تأمين النقل	4248285	1124253	103108	5475646	21
التأمين الفلاحي	2684362	108314	00	2792676	04

تأمين ضمان القروض	922531	1608	00	924139	00
المجموع	79037978	25677716	1211375	105927069	24

المصدر: (Conseil national des assurances, 2013, p. 10)

من خلال هذا الجدول يتضح لنا بأن سوق التأمين الجزائري محتكر من طرف شركة التأمين العمومية التي تسيطر على القطاع بنسبة (74.6%) من مجموع رقم الأعمال المنجز والذي يقدر بـ 105.92 مليار دينار جزائري، أما حصة شركات التأمين الخاصة فتقدر بـ(24%)، ويعود ذلك لأسبقية الشركات العمومية في ميدان التأمين و اكتساب للخبرة في القطاع، كما نلاحظ بأن فرع التأمين على السيارات يحتل أكبر حصة في السوق، باعتباره تأمين إجباري إذ يمثل نسبة (50%) تقريبا من السوق يليه في المرتبة الثانية التأمين على الحريق والأخطار الأخرى. أما المرتبة الثالثة فيحتلها التأمين على النقل.

ويحتل التأمين الفلاحي المرتبة الرابعة تم في الأخير التأمين على القرض. ويعود ذلك لغياب الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري إضافة إلى العامل الديني الذي يجعل الفرد الجزائري لا يقبل على طلب الخدمة التأمينية التجارية وإقباله على التأمين التكافلي التعاوني الذي يخضع لضوابط الشريعة الإسلامية.

عرف التأمين التكافلي نموا كبيرا و هذا يعود لوجود دوافع للاعتماد عليه هي (الحاج نعاس و معمر قوادري، 2017، صفحة 08):

. توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة الإسلامية و المستند إلى قرارات المجامع الفقهية الدولية.

. ارتفاع معدل النمو السكاني في العالم الإسلامي.

ـ يشكل عدد المسلمين نسبة حوالي(22%) من سكان العالم يتنامى لديهم الرغبة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

. يغلب على التركيبة السكانية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقفين الذين يخططون للمستقبل الواعد.

ـ نمو القطاع المالي الإسلامي، حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي 260 مليار دولار ما يعادل(20%) من القطاع المالي العالمي، توفير الأغطية التأمينية على أساس التكافل.

. تبني بعض الدول لإصلاحات تشريعية و تتمثل في:

- جعل صيغة التأمين التكافلي هي الصيغة الوحيدة كما وهو الحال في المملكة العربية السعودية و السودان.

- تشجيع بعض الدول على الاستثمار في مجال التأمين التكافلي كما هو الأمر في قطر و ماليزيا و الكويت.

ـ انخفاض الإنفاق على التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي، وهذا يعني أن الباب ما زال مفتوحا على مصرعيه أمام الحملات الترويجية لصناعة التكافل بغية إقناع الجمهور بالتمتع بالطمأنينة من خلال التغطيات التأمينية

3.3. دراسة تجربة شركة سلامة للتأمين في الجزائر:

تعتبر شركة سلامة إحدى الشركات الرائدة في تقديم خدمات التأمين التكافلي، وقد تم تأسيسها سنة 1979 في دبي بالإمارات العربية المتحدة، حيث تقدم حلول تأمينية تكافلية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات و التأمين ضد الحوادث و التكافل الطبي، و يقدر رأسمال شركة سلامة 1.1 بليون درهم إماراتي (300 مليون دولار أمريكي) وهي مدرجة في سوق دبي المالي، أما "بست ري" إحدى الشركات التابعة لسلامة فهي أكبر شركة إعادة تكافل في العالم و موقعها في تونس و تقدم خدماتها في أكثر من 60 دولة.

وقد تم اعتماد شركة "إياد" السعودية للتأمين التكافلي سلامة كشركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم صدر في شهر أكتوبر سنة 2006، وتضم مجموعة سلامة 6 شركات تكافل تقدم أفضل خبرات التأمين التكافلي و الحلول المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كلا من: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، السنغال، الجزائر، الأردن، إضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس (حمدي، 2012، صفحة 139).

وتعرف شركة سلامة للتأمينات بأنها إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتامين "إياك" الإماراتية التي مقرها السعودية حيث تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية الجزائرية واستحوذت على شركة "البركة والأمان" التي تم إنشاؤها بتاريخ 26 مارس 2000 وأصبحت تسمى سلامة للتأمينات الجزائر بعد انضمامها الى مجموعة سلامة. وهي توفر الآن خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تحتوي حاليا هذه الشركة على 150 وكالة على مستوى كافة التراب الوطني. منها 05 مديريات جهوية، مع العلم أنها تمتلك حصة سوقية تقدر ب (3%) من سوق التأمينات في الجزائر منها (80%) للشركات العمومية و(20%) للشركات الخاصة. وتقدر استثماراتها حاليا بـ 2.6 مليار دينار جزائري. مع العلم أن شركة سلامة للتأمينات تنفرد بخدمات التأمين التكافلي فهي الشركة الوحيدة من شركات التأمين التي تتعامل بنظام التأمين التكافلي في الجزائر (كوسة، 2017، الصفحات 51-52).

1.3.3. منتجات شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

تتنوع حصيلة منتجات شركة سلامة الجزائر، حيث أطلقت منتجاتها التأمينية التي تتعدد بين التقليدية و التكافلية والتي نوردها فيما يلي:

أ. المنتجات العامة للشركة:

يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي (حوتية و حوتية ، 2011، صفحة 23):

- التأمين على السيارات.
- التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة.
- التأمين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات...
- تأمين الحوادث الشخصية :تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم والعجز الجزئي الناتج عن حادث.
- تأمين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمل يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء العمل.
- تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات.
- تأمين المسؤولية العامة، والتلف والضرر الناجم عن إهمال والتقصير في أداء الأعمال.
- تأمين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

ب. منتجات التكافل في شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

يمكن عرض منتجات التكافل للشركة و التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية فيما يلي (حمدي، 2012، صفحة 143):

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال و يتضمن توفير رأس المال وقت التعاقد.
- التأمين التكافلي و الرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن له، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) (في شكل تأمين على الحياة، وهو سياسته الجديدة المخصصة لأرباب الأسر.
- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن له وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.
- فوائد منتجات التكافل .وهي منتجات مرنة تمكن المؤمن له من تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين، كما يمنح فرصة للحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر و تحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

2.3.3. تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات في الجزائر:

إن شركة سلامة للتأمينات الممثلة الوحيدة للتأمين التكافلي في الجزائر حققت نموا قياسيا في رقم أعمالها خلال السنوات الأخيرة حيث فاق 5.4 مليار دينار جزائري سنة 2019 إلا أنه انخفض إلى 4.6 مليار دينار جزائري في سنة 2020 و ذلك راجع للأزمة الصحية التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات، حيث تراجع رقم الأعمال بنسبة (15%) سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أي انخفاض بقيمة 793 مليون دينار و ذلك بسبب الحجر الصحي الذي شهدته كل ولايات الوطن، أما التسويات الخاصة بفرع الحريق، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة (53%) أي ما يقارب 310 مليون دينار، و بشأن استثمارات الشركة لسنة 2020 فقد سجلت ارتفاعا بـ 917 مليون دينار حيث انتقلت الاستثمارات من 6.2 مليار دينار سنة 2019 إلى 7.1 مليار دينار سنة 2020، مما ساعد في نمو رقم أعمال الشركة.

وبهذا استطاعت شركة سلامة للتأمينات أن تنمي رقم أعمالها بشكل يتناسب مع حجم السوق الجزائرية خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع.

وفيما يلي عرض لرقم أعمال شركة سلامة خلال تسع سنوات من (2006 إلى 2015) وذلك كما في الجدول التالي (توايتية و براهيمي ، 2018، صفحة 43):

الجدول رقم (03): نمو رقم أعمال شركة سلامة (2006 . 2015) (الوحدة مليون دينار جزائري).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	1055	1422	1917	2490	2540	2797	3300	4025	4491	4707
معدل النمو (%)	/	34.79	34.81	29.89	02	10.19	17.98	21.97	11.58	05.14

المصدر: (توايتية و براهيمي ، 2018، صفحة 43)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رقم أعمال شركة سلامة على امتداد السنوات التسع الأخيرة عرف نموا متزايدا حيث كان في بداية هذه الفترة يقدر بـ 1055 مليون دينار جزائري في 2006 ليصل نهاية الفترة إلى 4707 مليون دينار جزائري سنة 2015 و ذلك بمعدل نمو متوسط يقدر بـ (17%)، ومن الملاحظ في السنوات الأولى كان ارتفاع معدل النمو يزيد عن (34%) وهو ما يبين رغبة الشركة في النمو و التطور و السعي إلى الاندماج في السوق الوطنية أما في السنوات الموالية انخفض هذا المعدل خاصة سنة 2010 ليصل إلى (2%)، ولعل

من أهم الأسباب وراء هذا الانخفاض الآثار الناجمة عن الأزمة العقارية لسنة 2008، ليعاود الارتفاع من جديد و يبقى يتراوح في حدود (5%) و (21%).

أما فيما يخص مبيعات شركة سلامة للتأمينات الجزائر فقد حققت كذلك معدل نمو معتبرا في جميع المجالات خلال نفس الفترة، يمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي (حميدي و حاوشين، 2019، صفحة 113):

الجدول رقم (04): نمو مبيعات شركة سلامة للتأمينات حسب الفروع (2006 . 2015) (مليون دينار جزائري).

السنوات / الأخطار المؤمنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المركبات	717	900	1346	1808	1873	2085	2566	3134	3373	3611
الأخطار البسيطة	75	150	184	95	115	201	188	221	244	229
أخطار المؤسسات	159	214	162	367	364	399	430	534	700	719
أخطار النقل	75	161	91	95	30	80	97	127	175	148
مجموع تأمينات الأضرار	1026	1425	1783	2365	2382	2765	3281	4016	4492	4707
معدل النمو السنوي%	-	39	25	33	1	16	19	22	12	5
تأمين الأشخاص	28	79	92	124	159	30	6-	1-	1-	0.2-
معدل نمو تأمين الأشخاص%	-	182	16	35	28	81-	120-	83-	0	80-
المجموع	1054	1500	1876	2490	2540	2796	3276	4015	4491	4707

المصدر: (حميدي و حاوشين، 2019، صفحة 113)

سيطرت على مبيعات شركة سلامة فرعين من الأخطار المؤمن عليها وهما: فرع تأمين المركبات وتأمين أخطار المؤسسات التي تستحوذ على حصة تقدر بـ : 3611 و 719 مليون دينار جزائري على التوالي سنة 2015 من إجمالي الفروع المقدر بـ 4707 مليون دينار جزائري، وهذا يعود لكبر حجم حظيرة السيارات في

الجزائر و إجبارية التأمين عليها و زيادة القروض الاستهلاكية الممنوحة لشرائها، أما الفروع الأخرى فهي تبقى اقل تطورا خاصة فرع أخطار النقل، في حين تأمين الأشخاص فتبقى حصتها من الإنتاج ضعيفة بالرغم من ارتفاعها خلال الفترة (2006 . 2010) إذ ارتفعت من 28 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 159 مليون دينار جزائري سنة 2010 و بعدها انخفضت في سنة 2011 إلى 30 مليون دينار جزائري تم تحقيق خسارة في سنة 2012 بقيمة 6 مليون دينار جزائري لتستمر الخسارة حتى سنة 2015 و ذلك يعود لأسباب عديدة أهمها العامل الديني و قلة الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري.

أما فيما يخص الفترة من (2016 . 2020) فقد حققت تطورا ونموا معتبرا لرقم أعمال شركة سلامة حيث تجاوز 5 مليارات دينار جزائري في سنة 2016 محققة نموا قدره (6%) مقارنة بنسبة 2015، واستمر ذلك النمو بالنسبة للاستثمارات المالية في سنة 2017 حيث بلغت 5.2 مليار دينار جزائري مقابل 4.3 مليار دينار جزائري في سنة 2016 بزيادة نسبتها (20%)، واستمر هذا النمو لرقم الأعمال إلى غاية سنة 2019 الذي قدر بـ 5.4 مليار دينار جزائري إلا أنه انخفض في سنة 2020 إلى 4.6 مليار دينار جزائري و السبب يعود للأزمة الصحية التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات حيث تراجع رقم الأعمال بنسبة (15%) سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وبالرغم من ما شهدته ولايات الوطن من حجر صحي وعدم وجود نص قانوني يدعم نظام التأمين التكافلي، وعدم وجود إطار تنظيمي موات للتمويل الإسلامي، إلا أن الجهود متواصلة لإيجاد هذا الإطار التنظيمي والقانوني الذي يدعم نظام التأمين التكافلي وتحقيق الأفضل (بولحديد، 2021، صفحة 82).

4. الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا وتعرفنا فيه على واقع وآفات التأمين التكافلي في الجزائر، إلى جانب تحليل تطورات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر بالتطرق إلى تجربة شركة سلامة لتأمينات والوحيدة في الجزائر، خلصنا الى النتائج التالية:

1.4. النتائج:

– نشاط شركات التأمين التكافلي يتطلب ضرورة وجود جهاز لرقابة الشرعية من اجل ضمان توافق وتطابق نشاط شركة التأمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتنمية نشاط شركات التأمين التكافلي.

– إن تطوير وتنمية التأمين التكافلي في الجزائر يتطلب بذل الجهود من أجل مواجهة الصعوبات التي تواجه نظام التأمين التكافلي، ويتحقق ذلك من خلال إصدار الدولة لتشريعات تقنن وتنظم صناعة التأمين التكافلي إضافة إلى ضرورة تنمية الجانب المالي والفني لشركات التأمين التكافلي من اجل توفير السيولة اللازمة لتغطية

المخاطر التي تؤمن عليها مواجهة أي عجز مالي لشركة للحصول على ثقة المؤمنين لهم وضمان بقائها واستمرارها في قطاع إلى الجانب ضرورة الاهتمام بالجانب التسويقي الحديث وتوسيع قنوات التوزيع.

– فيما يخص النظام المالي الجزائري هو نظام يسير كلية وفق النمط التجاري فالتأمين التكافلي في الجزائر يعتبر ناشئ يعاني من عدة صعوبات معظمها تابعة من طبيعة النظام المالي المسير إضافة إلى نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري.

2.4. التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة يمكننا وضع بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير ونمو التأمين التكافلي في الجزائر وهي متمثلة في:

– ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط شركات التأمين التكافلي، بما يساعد على حسن أدائها لرسائلها، والتماشي مع المستجدات من المعاملات ومتطلبات السوق والمجتمع وحماية جميع الأطراف ذوي العلاقة.

– تأسيس هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي والتنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية فيما يتعلق بصناعة التأمين التكافلي والعمل على عدم تضارب الفتاوي الفقهية بين الدول الإسلامية وخاصة داخل البلد الواحد.

– توفير البيئة القانونية والتشريعية في الجزائر لعمل شركات التأمين التكافلي، وضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد العديد من الندوات والملتقيات والمؤتمرات للتعريف بالتأمين التكافلي ومختلف منتجاته.

5. المراجع:

− Conseil national des assurances .(2013) .rapport de conjoncture du marché des assurances 4eme trimestre .

- Islamic financial services board .(2020) .ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT .Malaysia: Islamic Financial Services Board.

- Organisation of Islamic Cooperation34 .(2018) .th Ministerial Session of the COMCEC .Istanbul Türkiye: Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation.

– الأمر رقم 127/66. (1966). يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين. الجريدة الرسمية العدد 43.

– الأمر رقم 15/74 . (30 01, 1974). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

– الطاهر توايتية، و خالد براهيمي . (2018). " التأمين التكافلي كبديل لتعزيز الصناعة التأمينية في الجزائر " . مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة، 43.

– حسن محمد حامد. (2013). استشراف مستقبل التأمين التعاوني. بحث مقدم للملتقى الدولي الرابع حول التأمين التعاوني (صفحة 773). الكويت: الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

– خديجة الحاج نعاس، و فضيلة معمر قوادري. (2017). "التأمين التكافلي بين الأسس النظرية و الممارسات العملية في الوطن العربي"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول –. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

– صليحة فلاق. (2010). أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري 1990 . 2008 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي .

– عز الدين فلاح . (2008). التأمين. الأردن: دار أسامة.

– عمار كوسة. (2017). "التأمين التكافلي في الوطن العربي، الواقع و رهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر ". مجلة الميزان، المجلد 02، المركز الجامعي احمد صالحي، النعامة، الجزائر، 51–52.

– عمر حوتية ، و عبد الرحمان حوتية . (2011). واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر) . بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل (صفحة 23). غرداية : المركز الجامعي بغرداية.

– قبيص سرحان فادي . (2012). " التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية "(بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير) . قسم الفقه ، السعودية: جامعة المدينة العالمية.

– محمد مختار نعمات . (2005). التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

– معمري حمدي. (2012). نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

– نعيمة حميدي، و ابتسام حاوشين. (2019). " التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في سوق التأمين الجزائري ". مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22 العدد 02، 113.

– وليد بولحديد. (2021). واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة جيجل.